لبقاء العمل الترتيب والمرفوع بالمبتدا في هذه الحالة فاعل بالوصف
اعني عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد وقيل غلط ابي
لحن وفيه ان المعروف ان العربي لا يقدر ان يلحن كما انه لا يقدر
ان ينطق بغير لغته كذا في الرود ابي ثم قال والذي ينبغي ان لا
يشك فيه ان ذلك اذا ترك العربي وسليقته اما لو اراد
النطق بالخطا او بلغة غيره فلا يشك في انه لا يعجز عن ذلك
وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية
وغيرها وابو الاسود عربي وقد حكي قوله ستم لامير المومنين
علما انشد الحمر بالرفع فقول سيبويه في قصته مع الكسائي
في مسلمة كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو هي منزهم يا امير المومنين ان ينطقوا بذلك لا ايد
من تاويله كان يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي يوم
يدر القصة او نحو ذلك مما يقتضي نطقهم على سليقتهم الذي
هو المعيار اهـ وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي
وقيل مول اي بان فتحته بنا للاضافة الى مبني فهو
في محل رفع بالابتدا او بان الخبر محذوف اي موجود ومثلهم حال
من الضمير في الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لا علم من ان
الشاعر تميمي وفا قال سيبويه في الاول رد بان المنقول
عن سيبويه المنع والمجوز انما هو الجرمي اقتضى اطلاقه لا
يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعمول
والتمثيل بالمعمول فقوله كما في الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق
على المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع ان التعميم
مبني على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور وضعهم

المصـ

والغرامي

المصـ وهو اختيار ابن عصفور وتاييده بقياسه على معمول
الخبر ممنوع بالفرق بانه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في
العمدة فان قيل قد اغتفر وان تقدم خبر ان واخواتها على اسمها
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا اجيب بان هذه الحروف فرعيته
لانها فرع الفعل لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان فتخالف
ان واخواتها وسبق الخ اشار به كما تقدم الى شرط رابع
وهو ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف او
مجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا يقوى على ان
يتصرف معها وبعض من العلة منع تقديم معمول الخبر على
الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما
زيد طعامك اكلا ولا ما زيد اضارب قايما للزوم الفصل بينها
وبين معمولها باجنبي وان تردد فيها سم كذا في يس واستظهر
البعض عدم بطلان العمل بتقديم معمول الخبر على الخبر والمنفي
ميل البطلان الفصل فيه ليس بين ما ومعمولها فامعا بخلاف
تقديم معمول الخبر الاسم عليه وان نظر هان يجوز تقدم معمول
الاسم عليه اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع فيهما او لا
مرفوعها ما مفعوله سبق دفع به توهم ان المراد سبق
ذلك على ما الامتناعه لان ما لها الصدارة والمراد الخ عبر بالمراد
لايهام العبارة شمول نفس الخبر ايضا باهبة خذم
الاهبة كما في القاموس العدة بالفتح وان كنت امنا عطف
على محذوف اي ان لم تكن امنا وان كنت امنا والواو للحال ووات
وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد
في تقدم كل حين لانه كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون

على ما قيل اهـ

قوله او ظرف لا سعدان او
مانعه خلو تجوز الجمع اهـ

Copyright © King Saud University